المذهب الشافعي في المغرب الإسلامي – القيروان – بين القرن (2 – 4هـ/8 – 10م)

د: الطيب بوسعد جامعة– البليدة 2 –

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة موضوع المذهب الشافعي في المغرب الإسلامي خلال الفترة الزمنية المشار إليها في العنوان، كمحاولة متواضعة منا لدراسة المذاهب الفقهية السنّية الأخرى، التي شقت طريقها إلى بلاد المغرب، على اعتبار أن معظم البحوث والدراسات في هذا المجال تركّز بالدرجة الأولى على المذهب المالكي.

ومن هذا المنظور جاءت ورقتنا البحثية لسد هذا الفراغ، حيث اهتمت بالتعريف بالإمام الشافعي وبروز مذهبه في العراق ومصر، ثم رصدت مراحل دخول المذهب الشافعي إلى بلاد المغرب بداية من القرن 2هـ/8م إلى غاية فترة القرن 4هـ/10م، لتسلّط الضوء على أبرز دعاة وعلماء هذا المذهب، مع التنويه بنشاطهم العلمي والمتمثل في التأليف والتدريس ومناظرة فقهاء المذاهب الأخرى، ولاسيما المذهب المالكي.

وفي سياق الحديث عن المذهب الشافعي بالمغرب الإسلامي، كان ولا بدّ من التعرّض إلى المدرسة الفقهية الشافعية التي تأثّر بها المغاربة في المشرق ومصر من خلال الأخذ عن علماء المنطقتين وجلب الكتب ودراستها، وكان من المتوقع قيام تنافس مذهبي فقهي مع المدرسة المالكية المغربية وفقهائها، الذين ألّفوا العديد من الكتب يردّون فيها على فتاوى الإمام الشافعي، وبدورهم قام الفقهاء الشافعيون المغاربة بدور حثيث في الإنتاج العلمي، وهو ما تجلّى في تأليفهم لعدة كتب فقهية، مما ساهم في إثراء المنظومة الفقهية المغاربية بعيدًا عن التعصّب المذهبي إلاّ فيما ندر.

ولرسم معالم هذا البحث، نطرح الإشكالية التالية، ما مكانة المذهبي الشافعي لدى المغاربة؟ للإجابة على نوازلهم الفقهية بالتيسير في الأحكام الفقهية بالموازاة مع المذهب المالكي، وهو ما تؤكده المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الدراسة.

1 – محمد بن إدريس الشافعي ومذهبه ولد بغزة بالشام (فلسطين) حسب إجماع المؤرخين سنة (150هـ/767م). يرتفع نسبه – حسب أغلبية مؤرخي الفقهاء – إلى أب قريشي مطلبي، فهو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن

شافع بن السائب بن عُبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف وهو يلتقي مع النبي صلّى الله عليه وسلم في عبد مناف[1].

طلب العلم بمكة، على من كان فيها من الفقهاء والمحدّثين، فتفقه على مسلم بن خالد حتى أصبح مؤهلا للفتيا وهو ابن خمسة عشر سنة. ولما تناهى إليه خبر الإمام مالك بالمدينة، لم يشأ أن يذهب إليه خالي الوفاض من علمه، فاستعار الموطأ من رجل بمكة، فقرأه حتى حفظه وهو ابن عشر سنين[2]. ولما حلّ على مالك بالحجاز، أخذ يقرأ عليه موطأه، فأعجب مالك بحسن قراءته، ولبث معه يتلوه حتى أتمه في أيام يسيرة ولازم الإمام حتى توفي، ثم خالفه في بعض آرائه وألف في ذلك كتابا سمّاه خلاف مالك[3].

ولعل مخالفته لأستاذه تعود إلى ما بلغه عنه من أن آثاره وحتى ثيابه تقدس في بعض البلاد الإسلامية، وأن من المسلمين ناس يقدّمون قول مالك على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو من المتعصبين القلائل للمذهب المالكي[4]، وقد يكون ذلك الاختلاف اجتهادًا منه، ورغبة في إثراء الفقه الإسلامي.

ومن الحجاز انتقل الإمام الشافعي إلى بغداد في سنة (184هـ/800م)، حديث عكف على دراسة فقه العراقيين، وقرأ كتب الإمام أبي حنيفة، وبذلك اجتمع له فقه الحجاز وفقه العراق.

وفي بغداد التي زارها مرة ثانية عام (195هـ/810م) وضع النواة الأولى لمذهبه الفقهي بتأليفه لكتاب الرسالة، مما أهله للتدريس بالمسجد الجامع لمدينة السلام، بعد أن زارها للمرة الثالثة في عام (198هـ/813م)[5].

وأخيرا قرر السفر إلى مصر، حيث دخلها (سنة 200هـ/815م) على الأرجح، ومكث بها نحوًا من أربع سنوات، وافته بعدها المنية بأرضها وكان ذلك في سنة (204هـ/ 819م)[1]، وفيها كان الشافعي قد نضجت آراؤه،

([1]) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، د. ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت، ج2، ص57، انظر: مادة الشافعي، دائرة المعارف الإسلامية، ط1، انتشارات جهان، مصر، 1933، مجلد 13، من ص72 إلى ص77.

([2]) أبو بكر بن هداية الله الحسني، **طبقات الشافعيّة**، تحقيق عادل نويهض، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1971، ص-13 12.

([3]) محمد أبو زهرة، **الشافعي، حياته وعصره، آراؤه وفقهه**، ط2، دار الفكر العربي، مصر، 1948، ص20 وما بعدها.

([4]) روى الخشني: عن أبي إبراهيم إسحاق بن نعمان –كان مالكيًا ثم أصبح شافعيًّا – مناظرة مع رجل بغدادي بشأن مسألة فيها خلاف بين مالك والعراقيين، فشرع البغداديّ يحتجّ عليه من السنّة، ثم قاطعه ابن نعمان: بأنّ مالكًا لا يرى ذلك، فقال البغدادي: "شاهت وجوهكم يا أهل المغرب تعارضون قول النبي صلى الله عليه وسلم بقول مالك"، أبو العرب (محمد بن أحمد بن تميم القيرواني)، **طبقات علماء إفريقية وتونس**، تحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص214.

([5]) الخطيب البغدادي، المصدر السابق، ج2، ص69، محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص27.

وكثر أتباعه، وبالتالي تبلور مذهبه ثم أخذ يدوّن عصارة جهده، فيكتب المسائل، ويملي أخرى ومات وقد ترك رصيدًا ثريًا من الفقه والاستنباط في كتاب الأمّ[2].

ينبني المذهب الشافعي على أربعة أصول هي القرآن والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب[3]. ويبدو أن أصول هذا المذهب أقل عددًا من سائر المذاهب الإسلامية وهي إلى ذلك مقننة الاستعمال ومقيدة بشروط صارمة. فالإجماع يأتي بعد الاستدلال من الكتاب والسنة، كما لا يعترف بإجماع أهل المدينة، وفي ذلك خالف الشافعي شيخه الإمام مالك. وتحرز من الإجماع وشدد على ضرورة تمحيص القول فيه باتفاق علماء العصر على حكم شرعي يستند إلى دليل قرآني أو نبوي. ويعتبر القياس بيانًا لحكم الشرع في المسألة التي يجتهد فيها الفقيه وليس إثبات حكم من المجتهد. ومن هنا يتجلّى مدى حرص المذهب الشافعي على التقيد بالكتاب والسنة، دون الإخلال بالاجتهاد الإسلامي في نفس الوقت. ويجوز القول بأن الإمام الشافعي صاغ مذهبه بناء على المزج بين طريقة أهل الحجاز، وطريقة أهل العراق، جاعلاً منه مذهبًا وسطًا بين النقل والرأي[4].

2 – تاريخ دخول المذهب الشافعي إلى بلاد المغرب: بدأ هذا المذهب بالظهور في العراق أولاً، ثم انتشر بمصر، أين أقام الإمام الشافعي وكثُر أتباعه، وفي طليعتهم المزني أحد أبرز تلاميذه (ت204هـ/819م) والذي قال عنه أستاذه: "المزني ناصر مذهبي"[5].

ولعل القصد، مساهمته في نشر المذهب بالكتب التي ألفها ومنها: المبسوط، والمختصر والرسائل[6]. ومنافسته لعلماء المذهب المالكي، الذين لم يستنكفوا من الأخذ عنه، ومنهم أشهب، وابن القاسم وابن المواز والحارث بن مسكين وغيرهم.

وللعلم أن مصر لم تكن تعرف سابقا إلا المذهبين المالكي والحنفي لتتحول بعد ذلك إلى أكبر مركز للمذهب الشافعي بفضل الجهود التي بذلها الإمام وأتباعه في التمكين له. وفي هذا يقول ابن خلدون: "وأما الشافعي فمقلدوه

([1]) البغدادي، المصدر السابق، ج2، ص70، ابن النديم، **الفهرست**، تحق مصطفى الشويمي، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص209 إلى ص210.

([2]) صنّف الشافعي عدة كتب أغلبها مروية عن تلاميذه وأهمها الرسالة، الجامع الكبير: ابن هداية، المصدر السابق، ص13.

([3]) محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، مطبعة دار الفكر العربي، بيروت، 1969، ج2، ص267.

([4]) ألفرد بل، **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم**، تر، عبد الرحمن بدوي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ص129، عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1961، ص802.

([5]) تاج الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق محمود محمد الطاحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط1، سورية، 1964، ج2، ص93، ابن النديم، **الفهرست**، ص212.

([6]) أبو بكر بن هداية، المصدر السابق، ص21، وأضاف إليها السبكي الجامع الكبير والجامع الصغير.

بمصر أكثر مما سواها"[1]، وما نريد قوله: أن المذهب الشافعي قد استقر بمصر أولاً قبل أن ينفذ إلى إفريقية، وعن علمائها أخذ المغاربة.

أما عن تاريخ دخوله إلى بلاد إفريقية، فيرى أبو زهرة أنه وقع في عهد الموحدين وتحديدًا خلال الفترة التي حكم فيها يعقوب بن منصور بن يوسف (580-595هـ/1184-1198م) وهو ما ذهب إليه أيضا أحمد تيمور باشا[2]، وهو رأي تخالفه الحقائق التاريخية التي تؤكد دخوله قبل أواخر القرن 06هـ/12م بثلاثة قرون، وقد جانب الصواب ابن فرحون أيضًا حين زعم أن المذهب الشافعي لم يطأ إفريقية إلاّ بعد (القرن الرابع هـ/العاشر الميلادي)[3]، وهو حكم فنّدته المصادر التي قبله، ومن المؤكد أنه لم يطّلع عليها، بالإضافة إلى عدم اطّلاعه على المصادر الشافعية المشرقية، ثم إن ابن فرحون من مؤرخي الطبقات المتأخرين جدا عن فترة البحث فهو قد عاش في القرن 7هـ/13م، لذا لا يمكن الاعتداد برأيه.

واتّسم حكم القاضي عياض بشأن هذه القضية بالتعميم والغموض، فهو لم يحدّد بوضوح تاريخ دخول المذهب الشافعي إلى إفريقية، مكتفيًا بقوله: وكان بالقيروان قوم قلة في القديم أخذوا بمذهب الشافعي[4]. ولسنا ندري هل تم ذلك قبل عهده (القرنين الخامس والسادس) بقليل أو بكثير أم يقصد بعبارته "في القديم" القرن الثالث، فإن كان كذلك فهو على صواب.

وتجاهل الشيرازي – المؤرخ الفقهي – إيراد ذكر أسماء أتباع المذهب الشافعي من أهل المغرب[5] في الوقت الذي ذكر أتباعه من الأمصار الأخرى، مع العلم أنه أورد أتباع المذهب المالكي في إفريقية بإسهاب شديد، هذا على الرغم من كونه شافعي يفترض أن يولي أهمية أهمية خاصة بدراسة أتباع المذهب الذي ينتمي إليه في كل الأقطار، وأغلب

([1]) عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ص804.

([2]) أبو زهرة، **الشافعي**، ص267، أحمد تيمور باشا، **نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها**، د. ط، المطبعة السلفية، القاهرة، 1925، ص29.

([3]) ابن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، 1996، ص48. ويعتقد أن ظهوره كان أولا بمصر ثم بالعراق وفي رأيي هذا لا يستقيم، لأن ملامح مذهبه قد ظهرت أولا إثر مخالفته للإمام مالك بالحجاز، ثم تبلور مذهبه بالعراق أين أتم دراسته الفقهية وشرع في التأليف، وأما بمصر فقد عمل فقط على تهذيب آرائه المذهبية.

([4]) عياض بن موسى اليحصبي (أبو الفضل)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحق أحمد بكير، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ودار الفكر، طرابلس، ليبيا، 1967، ج2، ص54.

([5]) طبقات الفقهاء، ص97 إلى ص134.

الظن أن الشيرازي لم يظفر لهم بخبر في كتب طبقات الشافعية، التي ضربت صفحًا عن ذكرهم، فظن أنه من العبث أن يبحث عنهم في المصادر المالكية المغربية.

ولم تكن أخبارهم أوفر حظًا حتى في المصادر الشافعية نفسها، فهذا تاج الدين السبكي نراه في مقدمة كتابه، قد أورد أتباع المذهب الشافعي في العراق، ونيسابور وخراسان، والشام ومصر، وبلاد الحجاز، واليمن، وبلاد فارس. بينما لم يورد أتباعه من بلاد المغرب[1]، باستثناء ترجمة قصيرة لأحد فضلاء المغرب الشافعيين –كما أسماه – وهو محمد بن علي البجلي، أبو عبد الله القيرواني، الذي روى عن أحد الشافعيين المصريين وهو الربيع بن سليمان بن داود الجبري (ت257هـ/870م)[2]. كما لم نقف على ترجمة لأحد من الشافعيين المغاربة، عند ابن قاضي الدمشقي (ت851هـ/1448م)[3]، ولا عند أبي بكر بن هداية الله الحسني (ت1014هـ/1605م)[4].

واكتفى ابن خلدون بالإشارة إلى وجودهم بمصر من دون بلاد المغرب[5]، فيما نفى ألفرد بل أن يكون للمذهب الشافعي أتباع في بلاد المغرب[6]، ويؤكد الأستاذ شاخت (Schacht) في دائرة المعارف الإسلامية هذا النفي قائلاً: أن القيروان قد احتضنت فقط المذهبين الحنفي والمالكي دون المذهب الشافعي[7].

ومن المرجح أن هذا الإهمال – غير المقصود – يعود إلى قلة عدد الشافعيين بإفريقية وضعف تأثيرهم – حسب رواية عياض السابقة –، وليس إلى انعدامهم، ومهما كان من أمر، فإن وجودهم بالمغرب مؤكد في المصادر المحلية، وأن انتقالهم إلى هذه البلاد قد تم خلال العصر الأغلبي في الأرجح.

ويعتبر الخشني أهم مؤرخ، جمع أخبار الشافعيين بالمغرب، حيث أفرد لهم بابًا خاصا في طبقاته بعد أن نقب عنهم في مختلف المصادر التي سبقته وهم:

---

(1) تاج الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج1، من ص324 إلى ص328.

(2) نفس المصدر، ج2، ص242، جاء ذكر محمد بن علي البجلي في المصادر المحلية انظر: محمد بن حارث الخشني، **طبقات علماء إفريقية**، 1، باريس، 1915، ص213.

(3) ابن قاضي شهبة الدمشقي، **طبقات الشافعية**، تحقيق الحافظ عبد العليم، ط1، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1987.

(4) أبو بكر بن هداية، **طبقات الشافعيّة**.

(5) المقدمة، ص804.

(6) ألفرد بل، **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي**، ص129.

(7) J. Schacht, Article, Aghlabides, **Vie religieuse**, Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition, Paris, 1975, T1, p257.

– **أبو عبد الله البجلي محمد بن علي:** كان يغلب عليه مذهب الشافعي، وأنه كان ينزع إلى مذهب المزني – تلميذ الشافعي بمصر – في بعض المسائل، وكان من أصحاب محمد بن عبد الله بن الحكم[1].

– **أبو إبراهيم إسحاق بن نعمان:** وهو من جملة من نزع إلى المذهب الشافعي بعد أن كان مالكيا متعصبًا[2] (ت315هـ/927م).

– **أبو العباس بن السندي:** كان مذهبه، مذهب الشافعي، مات قبل سنة (320هـ/932م)[3]، أي عاش العهدين الأغلبي والفاطمي.

عبد الملك بن محمد الضبي: المعروف بابن البرذون، كان على مذهب الشافعي أصلا وليس انتقالا، حيث قال فيه الخشني، وكان به معنيًا[4]، له مناظرة لا بأس بها في الفقه، وكان مواظبًا على صحبة البجلي محمد بن علي، لكنه تشرّق (أي تشيّع) في النهاية، وافتخر بذلك ولم يستتر به، أي أنه أصبح شيعيًا وجهر بذلك.

وتضيف بعض المصادر عناصر شافعية أخرى، يكون قد أغفلها الخشني، نذكر منهم شابًا، يعرف بابن العباداني، كان يحضر مجلس محمد بن سحنون، ويحط من شأن الإمام مالك[5].

ومن جملة من مالوا إلى مذهب الشافعي، أبو القاسم المعروف بابن المشاط، الذي أخذ العلم عن ابن سريج[6] قاضي شيراز، وأحد أبرز من قام بنصرة المذهب الشافعي وأحد فقهائه الكبار.

– **أبو عثمان سعيد بن الحداد (ت302هـ/914م):** أشهر من جنح إلى الشافعية، والثابت أن جنوحه لمذهب الإمام الشافعي لم يكن تقليدًا، بل كان كثيرًا ما يخالفه[7] معتمدا في ذلك على الاجتهاد.

ويبدو أن أبا العرب، وابن الحارث يدرجانه في أصحاب سحنون، وطبقة المدنيين، ولم يذكرا أنه مال إلى مذهب الشافعي، كما أورد عياض نقلاً عن أبي علي بن أبي سعيد[1].

.242، ص2، أورد ذكره السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج213([1]) ابن الحارث الخشني، **طبقات علماء إفريقية**، ص ، انظر عنه: عياض بن موسى اليحصبي (أبو الفضل)، **تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك** 214([2]) الخشني، نفس المصدر، ص .327، ص1968، المطبعة الرسمية، تونس، 1**القاضي عياض**، تحق محمد الطالبي، ط

.217([3]) الخشني، المصدر السابق، ص

.394، عياض، **تراجم أغلبية**، ص218([4]) الخشني، المصدر السابق، ص

([5]) عياض، المصدر السابق، ص331.

([6]) نفس المصدر، ص415، 416، انظر عن ابن سريج، السبكي، المصدر السابق، ج2، ص87.

([7]) الدباغ (عبد الرحمن بن محمد الانصاري)، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق إبراهيم شبوح، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1993، ج2، ص295.

ومن الطبقة التي عاشت في القرن 04هـ/10م، نذكر عبد الله أبي العباس التونسي المعروف بالإبياني (ت352هـ/963م) الذي قال عنه ابن فرحون: بأنه كان يميل إلى مذهب الشافعي[2].

وبعد استقصائنا لأخبار الشافعيين المغاربة على ضوء المصادر المحلية، نستخلص ما يلي:

- ضآلة عددهم في إفريقية، إذ لم تحص لنا المصادر المغربية سوى سبعة شافعيين، أربعة منهم أوردهم الخشني وآخرين أضافهم عياض وابن فرحون، وإن كنا نرجّح وجود غيرهم، يبقى تعدادهم قليلاً بالمقارنة مع المذهبين المالكي والحنفي.
- من المرجّح أن المذهب الشافعي قد دخل بلاد المغرب انطلاقًا من مصر، التي كانت محطة الراحلين والعائدين للطلبة المغاربة المتوجهين نحو المشرق، ويظهر التأثير المصري في نشر هذا المذهب جليًا، في أن معتنقيه، كانوا ممن أخذ العلم عن علمائها، كما فعل أبو عبد الله البجلي مثلا الذي أخذ عن الربيع بن سليمان والمزني وكليهما من مصر[3].
- ولا يجب أن ننسى أن الإمام الشافعي قد أقام بها في آخر حياته، وأنها كانت بعده موطنًا لتلميذه المزني، ويكون المغاربة قد أخذوا عنهما أصول المذهب، وإن أغفلت المصادر المحلية ذلك، لكنها لم تغفل ذكر دخول مؤلفات الشافعي ومنها ديوانه في الفقه[4].
- وقد ساعد عامل القرب الجغرافي بين مصر وبلاد المغرب على تأثر المغاربة بالمذهب الشافعي فيما أظن.
- ويتضح من تراجمهم السابقة أن المذهب قد تأخر دخوله إلى بلاد المغرب مع أواخر العصر الأغلبي، كما بدا من تواريخ الوفاة للبعض منهم، مما يعني أنه جاء لاحقًا للمذهبين المالكي والحنفي، الشيء الذي يفسر ضعف انتشاره بين أهل المغرب الذين قد استحكمت فيهم النزعة المذهبية المالكية على الخصوص.
- ونستنتج أيضا من خلال السرد السابق لسيرة الشافعيين – بالمغرب – تردد عبارات، "كان يميل"، "غلب عليه"، "كان مالكيا في السابق"، وهذا يعطي دلالة على عدم كونهم شافعيين بالأصل إلا القليل منهم، وإنما رجّحوا بعض المسائل عند الشافعية لقوة دليلها الشرعي، واعتبر المؤرخون أخذهم بها ميلاً إلى المذهب ذاته، وإلاّ كيف نفسر عدم

([1]) عياض، المصدر السابق، ص352.

([2]) الديباج، ص221.

([3]) لا يجب الإفراط في إبراز الدور المصري في نشر المذهب الشافعي بإفريقية، لأن بعض المغاربة اعتنقوه اجتهادا وليس تقليدًا كما فعل سعيد بن الحداد وعبد الملك بن محمد الضبي.

([4]) الخشني، المصدر السابق، ص150.

عزوفهم عن المذهب المالكي؟ الذي ظل مستحوذًا عليهم، حيث نجدهم محتفظين بولائهم للإمام مالك وباعترافهم له بالرسوخ في الإسلام والعلم[1]. ونستثني هنا بعض الذين أظهروا الازدراء للإمام مثل ابن العباداني وهم حالة شاذة.

– ويبدو أن شافعيي المغرب، كانوا من رجال العلم، مثلما نلمسه من المصادر التي روت أخبارهم، فهي تارة تصفهم بالفقهاء، وتارة أخرى بالمناظرين، وأحيانا باللغاة، ومنهم سعيد بن الحداد الضليع في الفقه والمناظرة، وعبد الملك بن محمد الضبي، الذي كان يناظر في الفقه والجدل مناظرة لا بأس بها كما وصفها الخشني[2]، وأبو عبد الله البجلي، الحاذق في علوم اللغة، والذي كان يتبنّى آراء المزني اللغوية، كما ألف في الفقه كتبًا منها: كتاب الحجة في الشاهد واليمين أربعة أجزاء، بالإضافة إلى كونه أحد المناظرين البارزين، وفي هذا له كتاب "الرد على الشكوكية" (فرقة من فرق المرجئة).

3 – أخذ الفقهاء المغاربة عن المدرسة الشافعية – المصرية والمشرقية –

لم يستنكف المغاربة من الأخذ عن المذاهب الفقهية الإسلامية الأخرى التي إلتزمت بأهل السنة والجماعة، فكان أن أخذ بعضهم بالفقه الشافعي، وقد تم ذلك إبان عصر الدولة الأغلبية.

ومن الثابت أن معظم المغاربة جلبوا الفقه الشافعي من مصر لكثرة ارتحالهم إليها، ولكونها جسر العبور إلى المشرق ومحطة العودة منه، ولأن الإمام الشافعي قد استقر بها في أواخر حياته، وإن لم تذكر المصادر سواء المشرقية منها أو المحلية أن المغاربة قد تتلمذوا عنه مباشرة، إلاّ أنه من المفترض أخذهم عنه، إذ لا يعقل مرورهم بمصر دون الدراسة عن الشافعي. ولكنه من المؤكد أنهم درسوا الفقه الشافعي عن تلاميذه بمصر، فقد أخذ الفقيه المغربي محمد بن علي البجلي عن الربيع بن سليمان بن داود الجيزي[3]، والذي كان في الفقه على مذهب المزني[4]، وهو أحد أبرز تلامذة الإمام الشافعي في مصر.

ويعود أخذ الفقهاء المغاربة عن أهل مصر لكون بعض المالكيين منهم كان على علاقة جيدة بالإمام الشافعي، مثل محمد بن عبد الحكم (ت268هـ/881م) الذي صاحب الشافعي فأخذ ودوّن عنه بعض كتبه، وكان من أهل النظر والحجة، وإليه كانت الرحلة من المغرب والأندلس في تعلم الفقه[5].

([1]) تبرز هذه العاطفة لدى سعيد بن حداد، عياض، المصدر السابق، ص353.

([2]) الخشني، المصدر السابق، ص218.

([3]) السبكي، **طبقات الشافعية**، ج2، ص242.

([4]) الخشني، المصدر السابق، ص213.

([5]) ابن فرحون، المصدر السابق، ص330.

ومنهم كذلك ابن المواز الفقيه الذي أقحم في كتابه الفقهي آراء الشافعي[1]، وهو الكتاب الذي نقله المغاربة إلى بلادهم وتداولوه بالدراسة. ومن هنا نستطيع القول: أن محمد بن عبد الحكم، وابن المواز كلاهما ساهما – ولو بطريقة غير مباشرة – في نشر الفقه الشافعي بإفريقية، نتيجة كثرة أخذ المغاربة عنهما.

ولم تقتصر دراسة المغاربة للفقه الشافعي عن علماء مصر فقط، وإنما درسوه أيضا عن علماء المشرق، فقد أخذ يزيد بن محمد الجمحي (ت212هـ/827م) عن أتباع المذهب الشافعي أثناء وجوده بالشام، حيث تذكر المصادر أنه سمع من أهل من أهلها[2]، وكان أبو القاسم بن مسرور الأبزازي (ت349هـ/960م)، يذهب إلى قول ابن سريج، أحد أبرز أتباع الشافعي في إقليم شيراز[3].

وهناك من الفقهاء المغاربة من اعتمد على الفقه الشافعي إجتهادا، وليس تقليدا واتباعا لأهل مصر والمشرق، ونذكر من هؤلاء سعيد بن الحداد الذي كان مالكيا، ثم جنح إلى المذهب الشافعي، وقد ألف في النقد الفقهي كتابا رد فيه على الإمام الشافعي[4]. وكثير من الفقهاء المالكية قد انتقدوا الفقه الشافعي وألّفوا في ذلك كتبا كثيرة، وهي لا تدل بالضرورة على مناهضتهم له، بقدر ما تدل على مدى اجتهادهم وتضلعهم في الفقه الإسلامي بروافده المختلفة، كما أن هذه الردود الكثيرة على الشافعي خيرُ دليل على أن علماء المغرب قد ألموا بالفقه الشافعي واستوعبوه.

ومن مظاهر تعاطي المغاربة خلال العهد الأغلبي – للفقه الشافعي – نقلهم لكتبه إلى بلادهم للانتفاع بها، بدليل أن الخشني قد أشار إلى وجود ديوان الشافعي في الفقه بإفريقية[5]، وإن كان ذلك في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، لكن يحتمل أن يكون الفقهاء المغاربة من الشافعيين قد استفادوا منه ونقلوه إلى إفريقية خلال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي.

وأُثِرَ عن المغاربة في المصادر المحلية، تأليفهم للكتب في الفقه الشافعي خاصة بهم، حيث ألّف عبد الله البجلي كتبا عديدة منها كتاب الحجة في الشاهد واليمين أربعة أجزاء[6]، بل وجد فيهم من يناظر في الفقه مثل عبد الملك بن محمد الضبي[1].

([1]) نفس المصدر، ص332. ويسمى الكتاب بالموازية، نسبة إليه.

([2]) أبو العرب، المصدر السابق، ص168، المالكي، المصدر السابق، ج1، ص239، الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص71.

([3]) شيراز: تقع في وسط بلاد فارس، ينسب إليها كثير من العلماء، ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ط1، دار صادر، بيروت، 1968، مج4، ص380-381.

([4]) عياض، المصدر السابق، ص415.

([5]) الخشني، المصدر السابق، ص150.

([6]) نفس المصدر، ص213، ذكر المالكي بأنه كان عالما بمذهب الشافعي، **الرياض**، ج2، ص186.

ونشير في الأخير إلى أن فقهاء المغاربة من أتباع المذهب الشافعي قليلو العدد، وأن معظمهم انتقلوا إليه من المذهب المالكي، وبعضهم مال إليه في بعض المسائل الفقهية، حيث ترددت صيغة الفعل "مال" أكثر من مرة في المصادر المحلية، وقلَّ فيهم من كان فقيها شافعيا أصلاً إلاّ عبد الملك بن محمد الضبي – السالف الذاكر –[2]، وهذه الضآلة في عددهم تعود إلى دخول المذهب متأخرًا إلى إفريقية مع أواخر العصر الأغلبي، أي جاء لاحقا للمذهبين المالكي والحنفي. أو لأن المغاربة عزفوا عنه تعصبا نظرًا لكون الشافعي قد خالف أستاذه مالك.

4 – موقف علماء المالكية من المذهب الشافعي

يروي المقدسي: « أن سائر بلاد المغرب إلى مصر لا يعرفون مذهب الشافعي، إنما هو أبو حنيفة ومالك، وكنت يوما أذاكر بعضهم في مسألة، فذكرت قول الشافعي، فقال أحدهم: أسكت من هو الشافعي؟ إنما كان بحران: أبو حنيفة لأهل المشرق، ومالك لأهل المغرب، أفتتركهما وتشتغل بالساقية؟»[3]. ويعلق عبد العزيز المجدوب على هذه الرواية قائلا: «فأهل المغرب على هذا لا يعبأون بغير مذهب مالك، ولا يرون إماما جديرًا بالمسلمين اتباعه غير مالك وأبي حنيفة»[4].

والظاهر أن الرواية تبين مدى عزوف المغاربة عن المذهب الشافعي خلال فترة المقدسي التي سادها العقم المذهبي، ونبذ الاجتهاد، وعلى العكس من ذلك فإنّ العهد الأغلبي قد شهد إقبال بعض المغاربة على اعتناق هذا المذهب، ومن لم يفعل اكتفى بالتأليف النقدي ردًّا على آراء الشافعي من دون الانتقاص من شأنه.

وبهذا الصدد يروي لنا الشيرازي عن أبي عمر يوسف بن يحي المغامي المتوفى بالقيروان عام (288هـ/900م)، الأندلسي الأصل، أنه كان شديدًا على الشافعي حيث صنّف في الردِّ عليه عشرة أجزاء[5]، وقد أوهم هذا الحجم الكبير للكتاب، مؤرخي المالكية – الذين نقل عنهم الشيرازي – بأنه مؤاخذة شديدة للإمام وهو ما نستبعده، فهي أقسام في الكتاب وليست مجلدات.

كما أورد القاضي عياض لمحمد بن سحنون – الفقيه المالكي –كتابًا يرد فيه على الشافعي[6].

([1]) الخشني، المصدر السابق، ص150.

([2]) المصدر نفسه، في نفس المكان.

([3]) المقدسي (شمس الدين أبو عبد الله)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط2، دار صادر، بيروت نقلا عن نسخة ليدن، هولندا، 1906، ص236.

([4]) المجدوب عبد العزيز، **الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية**، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975، ص89.

([5]) الشيرازي (أبو إسحاق)، **طبقات الفقهاء**، تحق إحسان عباس، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1981، ص89.

([6]) عياض، **تراجم أغلبية**، ص173.

وذكر الخشني – في نفس السياق – ليحيى بن عمر الأندلسي، المتوفى بالقيروان سنة (289هـ/901م) كتابا ردّ فيه على الشافعي[1]، ولأبي العباس عبد الله بن أحمد بن طالب (ت275هـ/888م)، كتبًا يردّ فيها على الشافعي[2]، لكن وعلى الرغم من كثرة هذه المؤلفات المعارضة للشافعي –كما يبدو من ظاهر النصوص – فإنها لا تحمل انطباعا عدائيا للمذهب، بل هي في نظري، إجراءات عادية يلجأ إليها علماء المذاهب في ترجيح مسائلهم الفقهية، فانتقاد الآراء المذهبية المخالفة، لا تعني بالضرورة تشنيعًا بصاحب المذهب، ولا تدعو – مطلقًا – إلى مناوئة مذهبه بالكامل. وإلاّ كيف نفسر الرد على الشافعي[3] الذي بعث به سعيد بن الحداد إلى المزني – تلميذ الشافعي بمصر – مع العلم أن سعيدًا هذا كان ينزع إلى المذهب الشافعي كما أوردت بعض المصادر.

ولعل ما يعطينا الدليل على أن هذا الرد لا يخرج عن نطاقه العلمي، أن الكتاب "لما ورد على المزني، قرأه وسكت، وجعل فتى من البغداديين يحركه في جوابه والمزني يعرض عنه، فلما أكثر عليه رمى إليه الكتاب وقال: أما أنا فقد قرأت وسكت، فمن كان عنده علم فليتكلم"[4].

فالسكوت الذي تحلّى به المزني ينم عن روح علمية عالية تقر بالاعتراف العلمي لابن الحداد، على الرغم من محاولة البغدادي الفاشلة في تأليب المزني ضده.

ولكن كيف نوفّق بين هذا الحكم المعتدل الذي يدل على سياسة التعايش المذهبي بين إفريقية ومصر؟ وبين ما يذهب إليه المقدسي حين يقول: « ورأيت أصحاب مالك يبغضون الشافعي، قالوا: أخذ العلم عن مالك ثم خالفه»[5]. وهي الرواية التي استدل بها عبد العزيز المجدوب على إثبات التعصب المالكي الشديد واستعداء المذاهب الأخرى[6].

ويؤكد الدباغ هذا التعصب في معرض حديثه عن سعيد بن الحداد الذي هجره أصحاب مالك وحرّضوا القاضي المالكي ابن طالب ضده، بسبب نزوعه إلى مذهب الشافعي[7].

([1]) الخشني، **طبقات علماء إفريقية**، ص135، عياض، **تراجم أغلبية**، ص263.

([2]) الخشني، المصدر السابق، ص198.

([3]) عياض، المصدر السابق، ص540.

([4]) الخشني، المصدر السابق، ص151، الدباغ، **معالم الإيمان**، ج2، ص297.

([5]) المصدر السابق، ص263.

([6]) المرجع السابق، ص90.

([7]) الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص295.

وتذهب بعض المصادر إلى حد المغالاة في الحكم، حيث تصف العلاقة بين المذهبين بالتوتر، الذي دفع مالكية المغرب إلى استعمال العنف ضد نظرائهم الشافعيين.

فهذا ابن العبداني – الشافعي – تنقَّص يوما لمالك، فاستحى ابن سحنون من طرده، فقام إليه شيبة ضربًا بنعله فأوجع قفاه ورأسه[1]، وسكت ابن سحنون وابن طالب القاضي عن ذلك[2].

وبرأيي أن نتعامل مع النصوص المسرودة بموضوعية حتى نهتدي إلى حكم معقول. لنعد إلى رواية المقدسي فننظر إليها بعين المنطق، أولاً فهي تحكي عن قصة جرت في عصر المقدسي، ولا يمكن أن نتخذها كدليل قاطع على مناصبة المالكية العداء للشافعيين طيلة الفترة التي سادوها بالمغرب، ثم أن مخالفة الإمام الشافعي للإمام مالك لم يترتب عليها عداء بينهما، فمن الطبيعي أن يخالف التلميذ أستاذه، وإن اتخذ بعض المالكيين المتشددين من ذلك ذريعة لإحداث القطيعة مع الشافعيين فهو موقف شاذ لا يجوز أن نبني عليه قاعدة عامة تحملنا على وصم العلاقة بينهما بأنها معركة طوال الفترة الأغلبية.

وهكذا فإن النقد الذي أبداه الشافعي حيال شيخه كان ذا صبغة علمية محضة، مثلما تجلّت أيضا في الكتب المالكية التي ردّوا فيها على الإمام الشافعي. ثم إن عبد العزيز المجدوب الذي رمى مالكية المغرب بالتعصب، قد اعتمد على نصّ مبتور، لأن المقدسي يناقض نفسه بعد ذلك بصريح العبارة "وما رأيت فريقين أحسن اتفاقا، وأقل تعصبا منهما"[3] وهو يعني – من دون شك – بالفريقين المالكية والشافعية.

أما هجران المالكية لسعيد بن الحداد بعد أن أصبح شافعيًا، فالمصادر قد اعتمدت في ذلك على رواية غير مستساغة بالمنطق، كما يشوبها بعض الارتياب، وهي أن سعيدًا وصف مدوّنة سحنون بالمدودة[4]، علما بأن هذه الرواية لم ترد عند أبي العرب ولا عند الخشني، فقد ذكرا بأنه ما عاب كتاب المدوّنة، وأكثر من ذلك لم يعتبراه شافعيًا بل من أصحاب مالك[5].

وهذا عياض قد ذكر أن سعيدا كان يسمي المدوّنة بالمدوّمة، وأنه نقض بعض آرائها[6]، أي أن كثرة التفريع في مسائلها الفقهية وتشعب الأقوال فيها لا تسوغ للعقل استيعابها، وهو ما دفعه إلى نقد طريقتها ومعارضة بعض ما جاء

([1]) عياض، **تراجم أغلبية**، ص331.

([2]) اعتبر عبد العزيز المجدوب هذا السكوت شماتة في حق ابن العبداني، **الصراع المذهبي**، ص88.

([3]) المقدسي، المصدر السابق، ص236.

([4]) الدباغ، **المعالم**، ج2، ص295، الطالبي، **تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض**، ص352.

([5]) عياض، المصدر السابق، ص352.

([6]) نفس المصدر، ص352.

فيها، وهو بذلك لم يتعدّ حدود الفقيه الناقد الذي يرغب في إيضاح ما أشكل في المدوّنة من قضايا فقهية. وبالتالي لا يعقل على ابن الحداد أن يستعمل ذلك النقد اللاذع أو بالأحرى الازدراء، وهو الذي تلقى دراسته الفقهية عن الإمام سحنون، ثم تسول له نفسه بعد ذلك الحط من قيمة المدوّنة، وهي التي حققت صيتًا ذائعًا ليس في المغرب والأندلس فحسب، بل في المشرق أيضا، وحتى وإن سلمنا بنطقه لتلك الكلمة الجارحة، فمن المحتمل أن يكون ذلك قد وقع بعد دخوله في جدال حول مسألة ما مع أحد المتعصبين للإمام سحنون، جعلته يطلق عليها ذلك الاسم بطريقة لاشعورية[1].

وليس أدل على بطلان هذه الشبهة من أن سعيدا أقر برسوخ العلم للإمام مالك بعد أن استجوبه القاضي ابن طالب[2]، بالإضافة إلى الدور البطولي الذي لعبه هذا الرجل في الدّفاع عن المالكية خلال العهد الشيعي، وإن حصل وأن بقي مهجورا، قليل الأصحاب، فإنّ ذلك الموقف يكون قد اتخذه المتعصبون من المالكية وهم قلّة، لا يعتدّ بموقفهم.

أما بخصوص الرواية التي أوردها القاضي عياض عن ابن العبداني حين تعرض للضرب من أحد أصحاب سحنون، فإنّ هذا الشاب لما رحل إلى العراق لم يكن بمنجاة من الضرب أيضا، حيث أن إسماعيل ابن إسحاق قد رماه بدواة[3] كانت بين يديه حين علم بازدرائه لمالك، لأن ازدراء العلماء منبوذ في كل المذاهب.

5 – فقهاء المالكية المغاربة وردودهم على الإمام الشافعي

كلها عبارة عن ردود ألفها فقهاء المالكية على الإمام الشافعي، ومن أهمها: كتاب الجوابات الذي ألفه محمد بن سحنون في الرد على الشافعي، وفي هذا الشأن وضع عبد الله بن طالب أيضا كتبا في الرد على المخالفين من الكوفيين وعلى الشافعي، وليحيى بن عمر في هذا المجال كذلك كتاب الرد على الشافعي، ودَوَّن أبو عثمان سعيد بن الحداد كتاب الرد على الشافعي بعث به إلى المزني تلميذه بمصر[4].

([1]) صاحي بوعلام، **الحياة الثقافية بالمغرب في ظل الدويلات الأولى (من القرن الثاني حتى أواخر القرن الثالث الهجري/الثامن إلى أواخر التاسع الميلادي**، رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذة الدكتورة أمينة بيطار، قسم التاريخ، جامعة دمشق، سوريا، 1988، ص210.

([2]) عياض، المصدر السابق، ص353.

([3]) نفس المصدر، ص331.

([4]) نفسه، صفحات: 173، 209، 263، 352.

وهذا أبو عمر المغامي (ت288هـ/900م)، كان شديدًا على الشافعي، ووضع في الرد عليه عشرة أجزاء[1] وأسباب الجدل ضد الشافعي لا تصبّ كلها في باب الاجتهاد، فقد تعود لدى بعض الفقهاء المالكية المتعصبين إلى نزوع الشافعي نحو الاستقلال عن شيخه مالك وجنوحه إلى النقد.

ونذكر عبد الله أبي العباس التونسي المعروف بالإبياني (ت352هـ/963م)، الذي كان من حفّاظ مذهب مالك، ويميل إلى مذهب الشافعي، عالما بما في كتبه، جيد الاستنباط، لما وصل إلى مصر، تلقاه نحو من أربعين فقيها، لم يكن منهم أفقه منه[2].

وحين بعث سعيد بن حداد كتاب الرد على الشافعي إلى تلميذه المصري – المزني – مسكه ولم يذكر شيئًا، ولم يسبق وأن تجرأ أحد المصريين على نقد الشافعي سوى عبد الله بن عبد الحكم، فكان سكوت المزني عن الكتاب دون الرد عليه شهادة منه على قيمته العلمية، وكثير من المغاربة دوَّنوا الردود على الإمام الشافعي...

وللوقوف على جلية الأمر، يجدر بنا أن نلقي الضوء على عينة منها، فلقد قام الأستاذ عبد المجيد بن حمدة بتحقيق كتاب أبي بكر بن محمد بن اللباد القيرواني (ت333هـ/ 944م)[3]، في رده على الشافعي سنة 1986.

ويشتمل الكتاب على مسائل فقهية موزعة على بعض أبواب الفقه المعروفة، توزيعا غير مرتب، وأغلب مسائل الكتاب ترجع إلى الطهارة والصلاة، وبعض مسائله تتعلق بالحج، والنكاح والرضاع والبيوع، صيغت على فقه المذهبين المالكي والشافعي.

ويتجلى منهج ابن اللباد في الرد على الشافعي في اعتماده الرواية المسندة إلى النصوص الحديثية، والدقة في عرض رأي الشافعي، وتحليله، بما يدل على أن المؤلف ملم بالفقه الشافعي، وقد أثبت الأستاذ المحقق المسائل التي عرضها ابن اللباد بالرجوع إلى مظان الفقه الشافعي وعلى رأسها "كتاب الأم"[4]، وكان الرد الذي دوّنه ابن اللباد متسما بالروح العلمية أحيانا، وبالتعصب والتحامل على الشافعي في مواطن كثيرة إلى حد المغالاة[5]، حيث اتهمه بالجهل ومخالفة الكتاب والسنة والغلو في الدين.

([1]) ابن فرحون، **الديباج**، ص439.

([2]) ابن فرحون، المصدر السابق، ص221.

([3]) أبو بكر محمد ابن اللباد القيرواني، **كتاب الرّد على الشافعي**، تحقيق عبد المجيد بن حمدة، ط1، دار العرب للطباعة، تونس، 1986.

([4]) المصدر السابق، أنظر حواشي التحقيق، صفحات: 47 – 50 – 51 – 68 – 90 الخ...

([5]) نفس المصدر، صفحات: 71 – 74 – 75 – 88 – 90 – 96 – 98 – 99.

وقد وقفت على رد آخر على الشافعي، تصدى له فقيه مغربي مشهور، وهو يحي بن عمر، الأندلسي الأصل والقيرواني الموطن (ت289هـ/901م)، والكتاب لا يزال مخطوطًا ويتواجد بتونس[1]، وقد قام الدكتور محمد أبو الأجفان بنشر دراسة نقدية قيّمة للكتاب[2]، الذي لم يبق منه إلاّ 11 ورقة، تندرج ضمن الجزء الثاني عشر من كتاب الحجة في الرد على الإمام الشافعي، وهو يشتمل على ستة أبواب، تتعلق عموما بفقه النساء، مثل القسم بين الزوجات والعدل بين النساء[3].

ويتلخص منهج يحي بن عمر في الرد على الشافعي، في عرض آراء الشافعي، مستمدا إياها من مصدرين اثنين هما: ما حدّثه به محمد بن عبد الحكم عن محمد بن إدريس الشافعي، وما ورد في مختصر المزني لكتاب "الأم"[4]، مستخدما أسلوب الحوار في مناقشة رأي الشافعي، حيث يستعرض فيه حجج الشافعي، ثم يتعقبها بالمناقشة، ويرد عليها بالاستشهاد من أدلة المذهب المالكي، وفي خضم هذا الرد يتخيل محاورا يتبنى رأي الشافعي ليتولى هو مناظرته معتمدا أدلة تعضد مذهب الإمام مالك.

ويبدو من مناقشة يحي للشافعي مدى تشابه منهجي الشيخ يحي بن عمر وتلميذه أبي بكر بن اللباد، حيث أن هذا الأخير قد استعمل نفس الصيغ الجدلية تقريبًا، وفي كل ذلك دلالة على تأثر ابن اللباد بمنهج أستاذه، ولاسيما في استخدام الأسلوب الحواري، وفي الاستفهامات الإنكارية المتكررة: "فيا سبحان الله هل احتج بهذا أحد يفهم ما يحتج به"[5].

وهكذا يتجلّى لنا من خلال هذين الردين الفقهيين المغربيين، ابن اللباد ويحي بن عمر، مدى الاجتهاد الفقهي الذي وصل إليه العلماء المغاربة إلى درجة ينتقدون فيها أعلام الفقه الإسلامي كالإمام الشافعي، وأن ذلك الحوار الذي

([1]) يحي بن عمر الأندلسي، **الجزء الثاني عشر من كتاب الحجة في الرّد على الإمام الشافعي**، مخطوط، متحف رقادة، القيروان، عدد رتبي 242، ملف 16.

([2]) محمد أبو الأجفان، **يحي بن عمر من خلال كتابه "الحجة في الرّد على الإمام الشافعي"**، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد 29، إسيسكو، جويلية، ديسمبر 1985. انظر عنه:

Shacht Joseph, **on some manuscripts**, **in the libraries of Kairouan and Tunis**, in arabica, revue d'études Arabes, France, Tome XIV, éditeurs, Leiden, Holand, 1967, p249.

([3]) نفس المرجع، ص739.

([4]) نفسه، ص734.

([5]) المرجع السابق، ص739.

كان يدور بين رجال المذاهب الإسلامية، والمناظرات الناشبة بين فقهاء المغرب والمشرق في مسائل الاختلاف قد ساهم وبشكل حثيث في إثراء الفقه المقارن في تاريخ التشريع الإسلامي.

خاتمة:

في الأخير نخلص إلى أن المذهب الشافعي ببلاد المغرب، قد حظي بمكانة فقهية مرموقة على غرار سائر المذاهب الفقهية الإسلامية، وأما قلّة أتباعه فليست مبررًا على القصور الفقهي للمذهب، كما أنها ليست دليلاً على تعصب المالكية، وإنما في نظري تعود إلى كون المذهب قد دخل متأخرا إلى إفريقية، الشيء الذي جعل انتشاره محدودًا، بعد أن تمكن المذهب المالكي من نفوس المغاربة وحدثت له السيادة، فكان من الصعب منافسته.

وعلى الرغم من ذلك فإن البعض منهم قد اعتنقه توخيًا لمصالح الناس وتيسيرًا للفتاوي من خلال سد الفراغ الفقهي في مذهب ما بالاستقاء من مذهب آخر، رفعا للحرج وتبسيطًا لأحكام الدين[1]. وهكذا ساد التعايش بين المذهبين تحت ظلال مبادئ الإسلام السمحة، التي هي القاسم المشترك، ونقطة التقاطع بين كل المذاهب الإسلامية، بعيدًا عن الخلافات المذهبية الضيّقة. وإن وجدت فهي تكاد تقتصر على بعض المالكيين الذين أعمى التعصب بصيرتهم وهم قلّة شاذّة لا تمثل الاتجاه المالكي في سياقه العام. كما أن الشافعية أخذوا العلم عن بعض العلماء المالكيين، فهذا المزني – تلميذ الشافعي – يستمع إلى حلقة محمد بن سحنون لما حلَّ بمصر[2].

([1]) وأعتقد أن أخذ بعض المغاربة بالمذهب الشافعي يعود إلى تطابق أصوله الفقهية مع أصول المذهب المالكي، حيث يلتقيان في: القرآن والسنّة والإجماع والقياس والاستصحاب.

([2]) أبو بكر المالكي، **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسيرمن أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم**، ج1، تحقيق بشير البكوش، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994، ص444، **المعالم**، المصدر السابق، ج2، ص126.